

مانعة الجمع فقط، أو مانعة الخلو فقط⁽²⁷⁾. وأمثلتها على الترتيب هي: العدد إما زوج وإما مفرد، وهذا الشيء إما أن يكون حجراً أو شجراً، وزيد إما أن يكون في البحر وإما ألا يغرق.

إن الفرق بين أمثلة اللغة الطبيعية التي أتى بها ابن الزمكاني وبين الأمثلة التي صاغها المناطق في القياس الشرطي يمكن أن يزول حينما يقدر ما أضمر في القياس الاستثنائي الشرطي، وقد أشار ابن عميرة إلى هذا في المثال التالي: «لو كان فلان عزيزاً لمنع أعنة الخيل جاره، أو جواداً لُشب لساري الليل ناره»، لكنه ما منع ولا شب فثبت بذلك مقابل ما وضع، وهو البخل والذلة⁽²⁸⁾.

في ضوء هذا، هل يمكن صياغة الأمثلة الطبيعية المذكورة صياغة قياس استثنائي لإزالة الإضمار عنها؟ فلنحاول:

- لو قام زيد قمت، لكن لم أقم، إذن زيد لم يقم.
- لو لم يقم زيد قمت، لكن لم أقم، إذن زيد قام.
- لو قام زيد لم أقم، لكن قمت، إذن زيد لم يقم.
- لو لم يقم زيد لم أقم، لكن زيد قام، إذن قمت.

3- القضايا المقترنة:

أشار ابن عميرة مرات عديدة إلى بعض آليات القياس الاقتراضي، ولكنه لم يذكر نوعي المقدمتين ولا تسميتي الحدين ولا هيئة التأليف التي تسمى شكلاً، فضلاً عن أن يذكر الأشكال وأضرابها وشروطها وما ينتج منها وما لا ينتج، وعذره - كما قدمنا - أن كتابه ليس كتاب منطق، وإنما كان يَسْتَوْجِبُ من بعض آليات المنطق ليحلل في ضوءها بعض التعابير اللغوية. هكذا، يجده القارئ يقف على البيتين التاليين:

● أْبَيِّنَ فَمَا يَزُرُّنَ سِوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرَّنَ أَبَا سَعِيدٍ
■ مَتَى تَخْلُو كَرِيمٌ مِنْ تَمِيمٍ وَمَسْلَمَةٌ بَنُ عَمْرٍو مِنْ تَمِيمٍ

فالبيت الأول يمكن أن يرد إلى القياس التالي:

(27) انظر: حمو النقاري، المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين بن تيمية، 1991، ففيه تفصيل لكثير ما ذكر.

(28) التنبهات، ص 114.